تقرير التقدم لشهر مايو 2026: تحديث موجز

نُشر في 20 مايو 2026

المحتويات

لمحة عامة 2
المقدمة 2
الجدول الزمني للتنفيذ 2
تحديث بشأن الإصلاحات الأوسع نطاقاً 2
خطة تسريع أعمال المعالجة (RAP) 2
نظام المباني عالية الخطورة 3
إصلاحات الإسكان الاجتماعي 3
الشفافية والرقابة 4
تحديث موجز بشأن التوصيات 4
قطاع البناء 5
الجهة التنظيمية الموحّدة لقطاع البناء 5
الوثائق المعتمدة 5
إصلاح منتجات البناء 5
مقيّمو مخاطر الحريق 5
مهندسو الحريق 5
مراقبة معايير البناء 5
خدمات الإطفاء والإنقاذ 6
كلية الإطفاء والإنقاذ 6
الاستجابة والتعافي 6
الأشخاص الأكثر عرضة للخطر 6
خطط الإخلاء الشخصي في حالات الطوارئ للسكان (Residential PEEPs) 6

لمحة عامة

الموضوع	عدد التوصيات	قيد التنفيذ	تمت
قطاع البناء	28	20	8
خدمات الإطفاء والإنقاذ	13	9	4
الاستجابة والتعافي	14	9	5
الأشخاص الأكثر عرضة للخطر وتوصيات المرحلة الأولى	6	2	4
المجموع	**61**	**40**	**21**

المقدمة

يمثل هذا التحديث رابع تقرير حكومي عن التقدم المحرز بشأن توصيات تحقيق برج جرينفل Grenfell Tower: المرحلة الثانية.

تم نشر تقرير التقدم هذا بالتزامن مع ما يلي:

- الاستشارة الخاصة بكلية الإطفاء والإنقاذ
- دعوة لتقديم الأدلة بشأن نطاق مهن وحِرَف ووظائف البناء
- تقرير اللجنة المستقلة لمراقبة البناء ورد الحكومة عليه
- سياسة المشاركة العامة
- أبحاث مكتب سلامة المنتجات والمعايير (OPSS) بشأن منتجات البناء

منذ نشر التقرير السنوي في فبراير 2026، أكملنا 9 توصيات إضافية. ترتبط التوصيات 22 و23 و27 و28 بقطاع البناء، بينما ترتبط التوصيات 51 و52 و53 و54 و55 بالاستجابة والتعافي.

نحن ما زلنا ملتزمين باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن جميع التوصيات البالغ عددها 58 توصية، ومعالجة النتائج التي توصل إليها التحقيق.

الجدول الزمني للتنفيذ

نحن ما زلنا نتوقع تنفيذ جميع التوصيات بحلول نهاية عام 2029. ويرجع ذلك إلى أن بعض الإجراءات تتطلب تقديم تشريعات جديدة إلى البرلمان. ولا يزال التنفيذ جارياً فيما يتعلق بالتوصيات المتبقية.

وقد تم تحديث الجدول الزمني للتنفيذ ليعكس أحدث المراحل الرئيسية وخطط التسليم لدينا.

تحديث بشأن الإصلاحات الأوسع نطاقاً

خطة تسريع أعمال المعالجة (RAP)

تراقب وزارة الإسكان والمجتمعات والحكومة المحلية (MHCLG) تقدم أعمال معالجة المباني السكنية التي يزيد ارتفاعها عن 11 متراً وتحتوي على كسوة غير آمنة. حتى مارس 2026، كانت وزارة الإسكان والمجتمعات والحكومة المحلية (MHCLG) تراقب 4,322 من هذه المباني.

ويُقدَّر أن هذا يمثل ما بين 50% إلى 76% من المباني السكنية المتوقع إدراجها في برامج المعالجة التابعة للوزارة.

وبشكل عام، بدأت أعمال المعالجة في 2,399 مبنى، أي 56% من المباني الخاضعة للمراقبة. واكتملت أعمال المعالجة في 1,531 مبنى، أي 35% من المباني الخاضعة للمراقبة.

ويشمل ذلك التقدم المحرز في:

- المباني الشاهقة، التي يزيد ارتفاعها عن 18 متراً.
- المباني متوسطة الارتفاع، التي يتراوح ارتفاعها بين 11 و18 متراً.

نظام المباني عالية الخطورة

نحن نراجع عناصر من نظام مراقبة البناء الخاص بالمباني عالية الخطورة للتأكد من تطبيقه بطريقة متناسبة. نحن نريد نظاماً يحقق التوازن الصحيح بين:

- ضمان رقابة قوية على الأعمال ذات الأهمية الحاسمة للسلامة.
- تمكين أعمال البناء من المضي قدماً بكفاءة ودون تأخيرات غير مبررة.
- تجنب فرض أعباء مفرطة على المتقدمين فيما يتعلق بالوثائق.

هدفنا هو الحفاظ على مبادئ السلامة التي تمثل الغرض الأساسي من نظام مراقبة البناء للمباني عالية الخطورة. فالنهج المتناسب لا يعني التهاون في السلامة.

تم إدخال نظام مراقبة البناء للمباني عالية الخطورة لضمان دمج السلامة والمعايير في دورة حياة المبنى بالكامل. ومع ذلك، أصبح من الواضح أن بعض جوانب النظام لا تعمل كما كان مقصوداً. ونحن نعلم أن بعض أجزاء النظام تُعد غير متناسبة وقد تجعل النظام أقل كفاءة.

نحن نجري حالياً مشاورة بشأن مقترحات لتغيير طريقة التعامل مع بعض أعمال البناء صغيرة النطاق ضمن نظام المباني عالية الخطورة ونظام مراقبة البناء الأوسع. بدأت هذه المشاورة بشأن تصنيف أعمال المباني عالية الخطورة في 26 مارس، وستظل مفتوحة حتى 28 مايو 2026.

كما أُجريت مشاورة بشأن أعمال الاتصالات من 27 يناير إلى 24 مارس 2026. نحن نتوقع نشر رد الحكومة خلال الأشهر المقبلة.

إصلاحات الإسكان الاجتماعي

نواصل مراجعة لوائح وإرشادات حق الإدارة (Right to Manage)، والتي تنظم إنشاء وتشغيل والإشراف على منظمات إدارة المستأجرين (TMOs). خلال مارس أبريل 2026، عقدنا اجتماعاً لمجموعة توجيهية من الخبراء لمساعدتنا في تقييم كيفية تشجيع ودعم المزيد من المستأجرين لاستخدام حق الإدارة، من أجل تولي إدارة مساكنهم مع توفير الدعم والرقابة المناسبين. تستكشف المراجعة المشكلات الموجودة في الإطار التنظيمي التي قد تعيق التشغيل الفعّال والإشراف على منظمات إدارة المستأجرين، كما تقيّم كيفية تشجيع إنشاء منظمات جديدة لإدارة المستأجرين.

نحن نتخذ عدداً من الخطوات الأخرى لدعم مقدمي الإسكان الاجتماعي في العمل مع المستأجرين لتحسين جودة خدمات الإسكان والتفاعل معهم. في 02 أبريل 2026، أصدر صندوق الابتكار في الإسكان الاجتماعي تمويلاً قدره 2 مليون جنيه إسترليني على شكل منح لـ 20 مؤسسة، لتطوير واختبار أساليب مبتكرة لإشراك السكان. استضافت وكيلة الوزارة البرلمانية، Baroness Taylor، اجتماع مائدة مستديرة مع ممثلين عن المستأجرين وملاك العقارات والقطاع، لاستكشاف كيفية عمل المستأجرين وملاك الإسكان الاجتماعي والحكومة معاً لمعالجة الوصمة التي يواجهها بعض السكان.

يُعد إشراك المستأجرين جزءاً مهماً من عملنا لضمان سماع أصوات السكان عند اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة الإسكان الاجتماعي. وتشمل بعض طرق تواصلنا مع السكان ما يلي:

- منتدى أصحاب المصلحة من سكان الإسكان الاجتماعي.
- لجنة السكان الخاصة بنا.

وقد اجتمعت لجنة السكان مؤخراً مع البارون تايلور Baroness Taylor وناقشت إمكانية الوصول إلى السكن ورسوم الخدمات.

نحن نمضي قدماً في الالتزام بتوسيع نطاق قانون حرية المعلومات لعام 2000 ليشمل منظمات إدارة المستأجرين (TMOs). ويهدف ذلك إلى تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال ضمان أن يتمتع مستأجرو هذه المنظمات بالحقوق القانونية نفسها في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بإدارة مساكنهم، مثل غيرهم من مستأجري السلطات المحلية. وقد

أجرينا مؤخراً مشاورة مستهدفة بشأن المقترحات مباشرة مع منظمات إدارة المستأجرين، وانتهت في 08 مايو 2026. نحن سنراجع ردود المشاورة بعناية قبل تحديد الخطوات التالية.

تلتزم الحكومة بمواصلة مراجعة النظام التنظيمي ونظام الإنصاف في قطاع الإسكان الاجتماعي، وكجزء من هذا الالتزام كلفت بإجراء تقييم لمدة 4 سنوات للإصلاحات الأخيرة المصممة لتحسين جودة المساكن الاجتماعية وتمكين المستأجرين الاجتماعيين. سيعتمد التقييم على مجموعة واسعة من بيانات الوزارة والقطاع لتحليل فعالية الإصلاحات التي نفذتها الحكومة والإبلاغ عنها، ومدى تأثيرها على المستأجرين.

الشفافية والرقابة

في مارس 2026، عقدت لجنة الإدارة العامة والشؤون الدستورية (PACAC) جلسات استماع شفوية للأدلة. وقد قدمت الحكومة أدلة ضمن هذه العملية، وستظل منخرطة فيها. وفيما يلي تذكير بالتحديث الذي تم تقديمه في التقرير السنوي لشهر فبراير.

لكل من الحكومة والبرلمان أدوار مهمة في توفير الرقابة والمساءلة والتدقيق.

ما الذي تقوم به الحكومة

تدرك الحكومة أنه في الماضي صدرت توصيات عن التحقيقات وتم قبولها، لكنها لم تُنفذ. في يوليو 2025، أطلقنا أول لوحات متابعة بعنوان Public Inquiries: Recommendations and the Government Response، وذلك لتتبع تنفيذ التوصيات. سيتم تحديث لوحات المتابعة وستستمر في التطور لتشمل جميع التحقيقات من عام 2024 فصاعداً، مع تحديثها كل ثلاثة أشهر. وستكون هذه اللوحات آلية دائمة لرصد وتتبع تنفيذ الحكومة لتوصيات التحقيقات. وسيمكّن ذلك الجمهور من تتبع التقدم في التنفيذ وضمان عدم إغفال توصيات التحقيقات. ويعزّز هذا الالتزام بالشفافية كلًّا من التدقيق العام وسهولة الوصول إلى المعلومات، اتساقًا مع هذه التوصية. تم الآن إغلاق هذه التوصية، وقد تم تنفيذها بالكامل.

تواصل الحكومة استكشاف سبل تحسين الشفافية والمساءلة بشأن التوصيات المقدمة إليها من التحقيقات العامة. وسنواصل الاستماع إلى آراء المجموعات التي تأثرت بالتحقيقات العامة، حتى يتم التدقيق بشكل مناسب في تقدم الحكومة نحو تنفيذ توصيات التحقيقات.

ما الذي يقوم به البرلمان

تعمل لجنة الإدارة العامة والشؤون الدستورية (PACAC) ولجنة الاتصال على النظر في كيفية تعزيز الرقابة البرلمانية على التوصيات. يتضمن تقرير تحقيق الدم الملوث توصيات موجهة إلى البرلمان بشأن مجالين رئيسيين: كيفية الاستجابة للدعوات إلى إجراء تحقيقات عامة، وكيفية التدقيق في تنفيذ التوصيات الناتجة عن التحقيقات المستقبلية. ونتيجة لذلك، أطلقت لجنة PACAC في ديسمبر 2025 تحقيقاً لدراسة هذه المسائل، بهدف دعم النظر في التوصيات الأوسع الواردة في تحقيق الدم الملوث، وتوجيه النهج المتبع في التحقيقات المستقبلية الأخرى.

تحديث موجز بشأن التوصيات

يقدم هذا القسم تحديثاً موجزاً للعمل الذي تم إنجازه لتنفيذ التوصيات منذ التقرير السنوي الصادر في فبراير 2026. وقد تم تنظيمه حسب الموضوعات التي استخدمها التحقيق.

يمكنكم العثور على تحديثات مفصلة بشأن جميع التوصيات من خلال الروابط التالية:

- قطاع البناء
- خدمات الإطفاء والإنقاذ
- الاستجابة والتعافي
- الأشخاص الأكثر عرضة للخطر وتوصيات المرحلة الأولى

قطاع البناء

الجهة التنظيمية الموحّدة لقطاع البناء

في يناير 2026، تم إنشاء جهة تنظيم سلامة المباني كهيئة عامة مستقلة تابعة لوزارة الإسكان والمجتمعات والحكومة المحلية. وكانت هذه الجهة في السابق جزءاً من هيئة الصحة والسلامة. ويُعد ذلك خطوة مهمة نحو تنفيذ توصية التحقيق الرامية إلى الحد من التجزئة من خلال إنشاء جهة تنظيمية موحدة لقطاع البناء.

في 17 ديسمبر 2025، نشرنا وثيقة المشورة الخاصة بـ الجهة التنظيمية الموحدة لقطاع البناء. أكدت الوثيقة التزام الحكومة بتوصية التحقيق، كما أوضحت طموحنا في تجاوز ذلك أثناء إنشاء الجهة التنظيمية الموحدة. انتهت مشاورة هذه الوثيقة في 20 مارس 2026. نحن نقوم حالياً بتحليل تفاصيل الردود الواردة. ونخطط لنشر رد الحكومة على المشاورة بحلول يونيو 2026.

الوثائق المعتمدة

في 25 مارس 2026، نشرت جهة تنظيم سلامة المباني مشاورة لطلب الآراء بشأن التغييرات المقترحة على إرشادات السلامة من الحرائق القانونية الواردة في الوثيقة المعتمدة B. وتظل المشاورة مفتوحة حتى 01 يوليو 2026.

إصلاح منتجات البناء

في فبراير 2026، نشرت الحكومة الكتاب الأبيض بشأن إصلاح منتجات البناء. يؤكد الكتاب الأبيض الالتزام بإصلاح طويل الأمد على مستوى النظام ككل، كما يرد على مشاورة الكتاب الأخضر المنشورة في فبراير 2025. ويوضح الكتاب الأبيض كيف تمضي الحكومة قدماً في تنفيذ توصيات التحقيق 13 و14 و24. ولتسريع وتيرة الإصلاح، أجرت الحكومة مشاورة موازية بشأن متطلب عام للسلامة، بهدف إدخال المنتجات غير الخاضعة للتنظيم ضمن النظام التنظيمي. ستنتهي كلتا المشاورتين في 20 مايو 2026، وبعد ذلك سنقوم بتحليل الردود وتحديد الخطوات التالية.

مقيّمو مخاطر الحريق

في 26 مارس 2026، نشرنا مشاورة كجزء من التزامنا بإدخال اعتماد إلزامي لمقيّمي مخاطر الحريق، استجابةً للتوصية 26. ستستمر المشاورة لمدة 12 أسبوعاً، وتنتهي في 18 يونيو 2026.

تنظر المشاورة في تعزيز المعايير، وضمان امتلاك من يجرون تقييمات مخاطر الحريق للكفاءات والقدرات المناسبة للقيام بذلك.

مهندسو الحريق

في مارس 2026، أعلنا عن إتاحة 15 مليون جنيه إسترليني للمضي قدماً في خطواتنا التالية لإصلاح مهنة هندسة الحريق. ويشمل ذلك النظر في تقديم الدعم لما يلي:

- تطوير دورات في هندسة الحريق.
- تقديم منح دراسية.
- دعم البحوث والقدرات الأكاديمية.

يعتمد نجاح أي نظام تنظيمي على وجود مسار قوي ومستدام من المهنيين. ونتوقع أن يسهم هذا التمويل إسهاماً كبيراً في تحقيق هذا الهدف.

مراقبة معايير البناء

في مارس 2026، أرسلت اللجنة تقريرها إلى وزير سلامة المباني، وكبير مستشاري البناء، وجهة تنظيم سلامة المباني. وبالتزامن مع تقرير التقدم هذا، نشرت الحكومة تقرير اللجنة المستقلة لمراقبة البناء ورد الحكومة على التقرير.

يعرض التقرير الدعم للمبادئ والخطوات التالية إلى جانب هذا التحديث.

خدمات الإطفاء والإنقاذ

كلية الإطفاء والإنقاذ

بالتزامن مع تقرير التقدم هذا، أطلقنا مشاورة بشأن إنشاء كلية جديدة للإطفاء والإنقاذ.

تحدد المشاورة عدة مجالات محتملة يمكن أن تقدم فيها الكلية فوائد ملموسة لقطاع الإطفاء والإنقاذ وللجمهور، وهي: القيادة والقيادة الميدانية، والتوظيف والتدريب، والمعايير الوطنية، والبحث والبيانات، والثقافة والنزاهة، والصحة والرفاه، وضمان الجودة. وتستند هذه الوظائف المحتملة إلى توصيات التحقيق، وتشمل مجالات يمكننا فيها المضي إلى أبعد من ذلك للاستفادة الكاملة من الفرص التي قد يتيحها إنشاء الكلية. كما تدعو المشاورة إلى تقديم الملاحظات بشأن أنسب نماذج التنفيذ والتمويل للكلية.

الاستجابة والتعافي

لقد عززنا قدرات المرونة المحلية من خلال تحديث المعايير، والمراجعة من قبل الأقران، وتحسين التدريب والإرشادات. بدأ مكتب مجلس الوزراء في تحديث المعايير الوطنية للمرونة الخاصة بمنتديات المرونة المحلية (LRFs)، استناداً إلى الملاحظات الأولية وبالتعاون مع المستجيبين المحليين، وسيتم مواءمة هذه المعايير مع المعايير المهنية الوطنية المحدثة وتوقعات أوضح بشأن التدريب.

تم تطوير نموذج مراجعة من قبل الأقران بالاشتراك مع منتديات المرونة المحلية، وسيتم تطبيقه تجريبياً حتى سبتمبر 2026 قبل تعديله وتطويره. أطلقت وزارة الإسكان والمجتمعات والحكومة المحلية (MHCLG) عرضاً تدريبياً تجريبياً حول المرونة للحكومة المحلية، وقد عُقد أول يوم تدريبي في مارس 2026. تجري الآن مراجعة كاملة، كما يجري تطوير خطط لبرنامج مستمر ومتجدد اعتباراً من سبتمبر 2026. كما تقوم وزارة الإسكان والمجتمعات والحكومة المحلية (MHCLG) بتحديث إرشادات المرونة للرؤساء التنفيذيين لعام 2018 في وقت لاحق من هذا العام، بهدف توضيح الواجبات، ودمج توصيات Grenfell ذات الصلة، ونشر أفضل الممارسات بشأن الدعم المالي ودور الأخصائيين الاجتماعيين، بما في ذلك تجميع الموارد على موقع resilience.gov.uk بحلول أغسطس 2026.

الأشخاص الأكثر عرضة للخطر

خطط الإخلاء الشخصي في حالات الطوارئ للسكان (Residential PEEPs)

دخلت لوائح السلامة من الحرائق (خطط الإخلاء السكنية) (إنجلترا) حيز التنفيذ في 06 أبريل 2026. وتُلزم هذه اللوائح بتطبيق خطط الإخلاء الشخصي في حالات الطوارئ للسكان (Residential PEEPs) في جميع المباني السكنية الشاهقة والمباني السكنية الأعلى خطورة. أما العنصر المتبقي من السياسة، والمتعلق بإلزام النظر في المخاطر داخل الشقق وسبل الحد منها، فيتطلب تشريعاً أساسياً، وقد التزمت الحكومة بوضعه موضع التنفيذ عندما يسمح الوقت البرلماني بذلك.

كما نشرنا إرشادات قانونية للأشخاص المسؤولين لدعمهم في تنفيذ خطط الإخلاء الشخصي في حالات الطوارئ للسكان بتاريخ 02 ديسمبر 2025، وذلك إلى جانب مجموعة أدوات الشخص المسؤول، التي تتضمن برامج مجربة ومختبرة تتماشى مع اللوائح. كما نشرنا وثيقة بصيغة سهلة القراءة تصف عملية خطط الإخلاء الشخصي في حالات الطوارئ للسكان بتاريخ 06 أبريل 2026، بالتزامن مع دخول اللوائح حيز التنفيذ.